خطاب الكراهية في حرب السودان

حقور زيادة

تعلّم العالم بالطريقة الصعبة أنّ خطاب الكراهية يمكن أن يكون مُقدّمةً لجرائمَ فظيعةٍ. في عديد من الجرائم الجماعية التي شهدها العالم في آخر سنواته، ظهر خطابُ الكراهية باعتباره مقدّمةً لجرائمَ غيرَ مُعتادةٍ، بما في ذلك الإبادة الجماعية. واقترن هذا الخطاب عادةً بالتضليل والوصم والتمييز والعنف اللفظي ضدّ مجموعات من السكّان.

لعلّ أشهر النماذج تاريخياً هو «الهولوكوست» الذي ارتكبه النازي. وهو ما لم يبدأ بغُرَف الغاز، إنّما بخطاب الكراهية ضدّ الأقلّية. اعتمد النظام النازي قوانينَ لسحق وسائل الإعلام المستقلّة في ألمانيا، واستبدل بها وسائل الإعلام الإذاعية والمطبوعة، التي تسيطر عليها الدولة، التي نشرت خطابَ الكراهية والصورَ النمطية المعاديةَ للساميّة. أسهمت هذه الحملات الإعلامية بشكل كبير في تطبيع المجتمع الألماني مع جرائم فظيعةٍ لاحقةٍ. راح ضحية الاضطهاد والإبادة المُخطّط لها، والمنهجية، نحو ستة ملايين طفل وامرأة ورجل يهودي، وما لا يقلّ عن نصف مليون من الغجر. ارتكب النظام النازي جرائمَ ضدّ الأشخاص ذوي الإعاقة، والألمان من أصل أفريقي، ومثليي الجنس، والبولنديين، وأسرى الحرب السوفييت، والمعارضين السياسيين وغيرهم. هذا كلّه بدأ بخطاب تحريضي يحتقر كلّ من لا يطابق تصوّر أدولف هتلر للجنس الآري.

مثلما حدث في رواندا عام 1994، عندما قاد خطاب الكراهية، الذي كان يُبثّ في الإذاعة، إلى تفاقم التوتّرات العرقية من خلال نشر الشائعات التي لا أساس لها من الصحّة وإهانة «التوتسي»، قاد التحريض إلى مقتل أكثر من مليون شخص في أقلّ من ثلاثة أشهر. لم يكن الضحايا من «التوتسي» فقط، ولكن أيضاً من «الهوتو» المعتدلين الذين عارضوا هذا الجنون.

في الحروب الأهلية لا يقبل أحدٌ بمن يقف ضدّ الحرب، بل في مرّات كانت الحرب الأهلية تستهدف دعاة السلام، مثلما حدث في كمبوديا في جرائم الإبادة الجماعية، التي ارتكبها الخمير الحمر في سبعينيات القرن الماضي. شنّت الجماعة المتمرّدة حملةً دعائيةً مكثفةً لتعبئة أجزاء من السكّان الريفيين من أجل الاستيلاء على السلطة، وفي سبيل ذلك، وجّهت خطاب كراهية ممنهجا ضدّ المثقّفين الداعين للتعايش السلمي ووصفتهم بأعداء الشعب، باعتبارهم طليعةً لسكّان المدن أصحاب الامتيازات. قاد خطاب الخمير الحمر إلى قتل ما بين 1,5 مليون إلى مليوني كمبودي، من عام 1975 إلى 1979.

لم تختلف الحرب الأهلية السودانية الحالية عن مثيلاتها في تغيّراتها وجذبها أطرافاً جُدداً إلى محرقة الاقتتال. كما لم تختلف في تبنّي خطاب الكراهية ضدّ المجموعات المختلفة، وككلّ خطاب ممهّد للجرائم الجماعية، اعتمد خطاب الكراهية على المعلومات المُضلّلة والكذب. فعبر سنوات سبقت الحرب استمرّ خطاب تحمّل ذنب نكبات البلاد لأعراقٍ ولاقاليمَ مختلفة، حتّى أصبح الوصم خطاباً معتاداً في سياسة اعتمدت على التوازن القبلي. لم نتعلّم في السودان أنّ بدايات كوارثنا المشابهة لكوارث العالم تقود إلى ذات النتائج. فالركون إلى «اختلاف التجربة السودانية» جعل الحرب الأهلية القادمة علناً حدثاً مفاجئاً للملايين. وبعد شهور من اندلاعها ظلّ إنكار حجمها وأثرها مستمرّاً. وحتّى هذه اللحظة، رغم تطابق ما تمرّ به الدولة السودانية من حال مع نماذج الحروب الأهلية في القارّة الأفريقية، إلّا أنّ أطراف حرب السودان يمنّون أنفسهم بنهاية مختلفة لا تمرّ عبر الإبادة الجماعية. وهي أمنية لا يبدو أنّها قابلةٌ للتحقّق. فما بدأته قوات الدعم السريع من تطهير عرقي في مدينة الجنينة لن يجعل توقّف خطاب الكراهية أمراً محتملاً.

اليمن... العنف والهُويَّة

بشرى المقطري

تتماهى بيئة العنف في اليمن مع طبيعة الأمر الواقع، لأنّها أدوات مولّدة للعنف، سواء من خلال هُوَيّتها وما تفرزه من تمايزات اجتماعية وجهوية تنتهك المواطنية المتساوية، أو تقويضها المؤسّسات الضبطية والأمنية والقضائية، إلى جانب أنّ تركيبة الأجهزة الأمنية (وأيضاً العسكرية)، القائمة على اصطفافات الهُوَيّة وامتيازاتها، حوّلتها أدوات للعنف والجريمة المُنظّمة، من إخلالها بالقانون إلى استخدام السلطة لانتهاك حقوق المواطنين، وحماية المجرمين المنتمين لعصاباتها المناطقية أو الطائفية. وإذا كان تعطيل القانون قد جعل المجتمع المدني عاجزاً عن الانتصاف لحقوقه، فإنّه دفع قطاعات أخرى إلى اللجوء لوسائل خارج القانون للانتزاع ما تعتقده نوعاً من العدالة، بما في ذلك اختراع طرائق للضغط على سلطات الأمر الواقع. من المهمّ إدراك دور مفاعيل الهُوَيّة واشتغالاتها في توليد بيئة العنف، من تمظهراتها السلطوية إلى تحزّبات الهُوَيّاتوية وما تخلقه من عسف مجتمعي، وانتهاك للمواطنية، وإذا كانت الهُوَيّة الطائفية لجماعة الحوثي ظلّت الشكل الأبرز لترسيم بيئة العنف، بما في ذلك تنويع الانتهاكات، من تطييف المجال العام والبدء بالضبطية والأمنية إلى مصادرة الشخصي وتقييد الحرّيات، فإنّ سلطات الأمر الواقع الأخرى تشتغل أيضاً في الإطار الهُوياتي لتوليد بيئة العنف، بما في ذلك استثماره وظيفياً وسياسياً، وإن تباين تبعاً لهُوّيتها وأيديولوجيتها المُعلنة، وأيضاً الهامش السياسي والمدني في المناطق الخاضعة لها، وما يتيحه من أشكال المقاومة المدنية والمجتمعية، فإنّ إفرازات الهُوّية بمضامينها الطائفية والأيديولوجية تظلّ الأكثر فاعلية في توليد بيئة العنف، إذ إنّها، ومن خلال إدارتها لشكل أحادي من الهيمنة السلطوية القائمة على احتكار المنافع، تعمل لإزاحة الآخر، سواء كان مذهبياً أو سياسياً أو كان نطاقات مجتمعية معيّنة، من حقّ في التشاركية التي يكفلها الدستور اليمني، في مقابل رهن المواطنة من الحقوق إلى الواجبات بامتيازات الولاء للهُوّية في المقام الأول، إلى جانب إفراغ الفضاء المدني بمؤسّساته الضبطية والأمنية، من وظيفتها في تطبيق العدالة. في تعيينات الهُوّية الأيديولوجية وتأثيرها فاعلاً رئيساً في توليد بيئة العنف، تحضر تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي، سلطةً أمر واقع في مدينة عدن تحديداً، مثالاً على إفرازات الهُوّية، وشرطها القمعي، فإلى جانب سطوتها على المجال العام والشخصي، فتخضعه لانحيازاتها، فإنّها، ومن خلال فرضها هُوّيةً إطاريةً قسريةً قائمةً على أبعاد مناطقية (ثنائية جنوب شمال)، يتضمنه مستوىً أدنى من الهُوّية، تحالف الضالع - يافع، الذي يهيمن على سلطة «المجلس الرئاسي» وأجهزته المتعدّدة... نقول إنّ سلطة الأمر الواقع المجلس الانتقالي الجنوبي، تكرّس بذلك هيمنةً فئويةً مناطقيةً وقروية ضيّقة، تعمل على حصر الامتيازات في نخبتها السياسية، والقوى الاجتماعية المتحالفة معها، في مقابل استبعاد المناطق الجنوبية الأخرى من دائرة التمثيل السياسي، وأيضاً من الامتيازات، كما أنّها، ومن خلال خطابها الأيديولوجي أو ممارساتها، تستقي صراعات الماضي، عبر إزاحة مدينة عدن، سواء نخبة سياسية أو قوىً اجتماعية، من دائرة التمثيل، وهو ما ضاعف حالات الانتهاكات القائمة على أبعاد مناطقية، سواء في الشقّ الجنائي أو في الشقّ السياسي، كما أنّ ادّعاءها احتكار تمثيل الهُوّية السياسية، وفي هذه الحالة الهوية الجنوبية المفترضة، أمام المجتمع، جعلها تسيّج بيئة العنف بمضامين سياسية، وذلك باستعداء القوى المنافسة لها، سواء التي تتحدر من المناطق الشمالية أو القوى الجنوبية من خارج عصبتها المناطقية، ومن ثمّ تجريدها من المواطنية، وبالتالي وضعها هدفاً للانتهاك، كما أنّ تحويل «المجلس الانتقالي» للانتماء للهُوّية الأيديولوجية وسيلةً لتثبيت سلطاتها على الأرض، وقبلها توفير الحماية لشبكة حلفائها، ضاعف مستويات العنف والانتهاك في مدينة عدن، فضلاً عن التأثير في البنى الضبطية والقضائية المستقلّة، فإلى جانب تفريخ كيانات مناطقية موالية لها، وظّفته سياسياً، وذلك بتكييف قضايا مختلفة لاعتقال المعارضين، إضافة إلى (وهو الأكثر أهمّية) دور أجهزتها الرئاسي» وأجهزته المتعدّدة... نقول إنّ سلطة الأمر الواقع المجلس الانتقالي الجنوبي، تكرّس بذلك هيمنةً فئويةً مناطقيةً وقروية ضيّقة، تعمل على حصر الامتيازات في نخبتها السياسية، والقوى الاجتماعية المتحالفة معها، في مقابل استبعاد المناطق الجنوبية الأخرى من دائرة التمثيل السياسي، وأيضاً من الامتيازات، كما أنّها، ومن خلال خطابها الأيديولوجي أو ممارساتها، تستقي صراعات الماضي، عبر إزاحة مدينة عدن، سواء نخبة سياسية أو قوىً اجتماعية، من دائرة التمثيل، وهو ما ضاعف حالات الانتهاكات القائمة على أبعاد مناطقية، سواء في الشقّ الجنائي أو في الشقّ السياسي، كما أنّ ادّعاءها احتكار تمثيل الهُوّية السياسية، وفي هذه الحالة الهوية الجنوبية المفترضة، أمام المجتمع، جعلها تسيّج بيئة العنف بمضامين سياسية، وذلك باستعداء القوى المنافسة لها، سواء التي تتحدر من المناطق الشمالية أو القوى الجنوبية من خارج عصبتها المناطقية، ومن ثمّ تجريدها من المواطنية، وبالتالي وضعها هدفاً للانتهاك، كما أنّ تحويل «المجلس الانتقالي» للانتماء للهُوّية الأيديولوجية وسيلةً لتثبيت سلطاتها على الأرض، وقبلها توفير الحماية لشبكة حلفائها، ضاعف مستويات العنف والانتهاك في مدينة عدن، فضلاً عن التأثير في البنى الضبطية والقضائية المستقلّة، فإلى جانب تفريخ كيانات مناطقية موالية لها، وظّفته سياسياً، وذلك بتكييف قضايا مختلفة لاعتقال المعارضين، إضافة إلى (وهو الأكثر أهمّية) دور أجهزتها الأمنية في تقويض بيئة العنف، وكذلك تعطيل حضور «المجلس الرئاسي» سلطةً توافقيةً في المدينة المُعلنة عاصمةً مُؤقّتةً، وذلك بإعاقة تفعيل الكيانات الأمنية والضبطية لضبط المنتهكين، في مقابل تضييق الهامش المدني.

> يخضع المجتمع اليمني لدائرة مغلقة من العنف المُؤسّس على إكراهات الهُويَّة وأدواتها السلطوية المتنوّعة

يوازي استثمار سلطات الحرب لمفاعيل الهُوّية في فرض بيئة العنف وتوليدها، دور أجهزتها الأمنية والضبطية، بما في ذلك العسكرية، إذ إنّ اختلالاتها الجذرية ناشئة من أنّها أسّست بناءً على الانتماء لهُوّية السلطات، سواء كانت طائفيةً أو سياسيةً أو مناطقيةً، ومن ثمّ كانت أداةً وظيفيةً لسلطات الأمر الواقع في قمع معارضيها، والتعدّي على حقوق المواطنين، ومن جهة أخرى تثبيت مصالح مُخْتبَتها الحاكمة، في مقابل توفيرها الحماية، وأيضاً تبادل المنافع، وإذا كانت جغرافية الأجهزة الأمنية والضبطية في اليمن، إلى حدّ كبير، باتت جغرافيا الانتهاك والعنف الذي يطاول المجتمع، فإنّ الحالة المنفلتة للأجهزة التابعة لسلطة المجلس الانتقالي جعلتها اليوم مظلّةً للعنف والجريمة، إذ إنّ حرص الانتقالي سلطةَ أمر واقع على فرض سلطته من خلال تسييج أطر هُوّيته الأيديولوجية على الموالين لها من قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية، والألوية لضمان ولاءاتها المتذبذبة، اقتضى توفير شكل من الحماية السياسية، وذلك بالتغاضي عن انتهاكاتها اليومية التي تطاول المواطنين، ومن ثمّ حماية المنتهكين، في مقابل استمرارها في تثبيت ولائها للانتقالي بطرائق مختلفة، فإلى جانب خنق حرّية التعبير باعتقال الصحافيين المناوئين لها، جديدها أخيراً اعتقال الصحافي فهمي العليمي، وأيضاً تلفيق قضايا ضدّهم، كالحكم على الصحافي أحمد ماهر، المعتقل منذ عامين في سجون الانتقالي، بالسجن أربعة أعوام، إضافة إلى دفع الأجهزة الأمنية التابعة لها إلى مصادرة أملاك الدولة اليمنية، وكذلك الشرعنة، وبالقوة، لاحتلال كياناتها في المناطقية مباني تتبع كيانات مدنية مستقلّة، كاحتلال اتحاد نساء الجنوب لمبنى اتحاد نساء اليمن في مدينة عدن، ومنع فعّاليات لوزارة الشباب والرياضة، وأيضاً استمرار منع نشاط الأحزاب السياسية وتجريمها. وفي مقابل منافع تثبيت الهيمنة وإكراهات الهُوّية، تتغوّل الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للمجلس الانتقالي في ممارسة بطشها، ومضاعفة انتهاكاتها، من مصادرة أملاك المواطنين، إلى الاعتقال، والاختطاف، آخرها اختطاف العقيد علي عشال الجعدني من ضبّاط في جهاز مكافحة الإرهاب في مدينة عدن التابع لـ«المجلس الانتقالي». في المحصّلة، يخضع المجتمع اليمني اليوم لدائرة مغلقة من العنف المُؤسّس على إكراهات الهُوّية وأدواتها السلطوية المتنوّعة، ولأشكال القهر والانتهاك التي تفرضها على المواطنين، على اختلاف مناطقهم وهُوّياتهم، بحيث بات يفتقر للحماية، مع تقويض الدولة بمؤسّساتها الضبطية والأمنية والقضائية المستقلّة. ومن ثمّ غياب فرص تطبيق القانون، في مقابل تغوّل كيانات هُوّياتية تنتصر للمجرمين، فإنّ البديهي هنا لجوء المجتمع، مع تلاشي الوسائل المدنية للمقاومة والاحتجاج على عسف السلطات والمطالبة بتسليم الجناة، لطرائق خارج القانون، والتي تعني ارتكاب عنف آخر، يتمظهر بعودة ظاهرة الثأر في بعض المدن اليمنية، وكذلك انتشار جرائم الاختطاف، فضلاً عن وسائل الضغط على سلطات الأمر الواقع لتسليم الجناة كقطع الطرقات. وإذا كانت الوقفات الاحتجاجية القبلية، التي باتت مشهداً شبهَ يوميّ في صنعاء، هي تجلٍّ لاختلالات العدالة وسقوط الدولة اليمنية، فإنّ الفعاليات القبلية التي لجأت إليها قبيلة الجعادن في مدينة أبين، على خلفية اختطاف أحد أفرادها (العقيد عشال)، من التهديد بقطع طريق أبين - المَكلا، وسيلةً للضغط لتسليم الجناة، هو انعكاس كارثي (وإن كان واقعياً) لتردّي منظومة العدالة، وأيضاً لتجذّر سلطات الهُوّية وأجهزتها وانتهاكها حياة اليمنيين.

(كاتبة يمنية)

المقاومة المسلّحة في الضفّة الآن: خطأ التوقيت... خطأ الوسيلة

خالد الحروب

الرأي قبل شجاعة الشجعان، هكذا تواتر قول العرب الحكيم. ولشجاعة شبّان جنين وطولكرم ونابلس وجنين وبلاطة وكلّ مخيّم وقرية ومدينة فلسطينية، نقف جميعاً إجلالاً واحتراماً، وننحني قبل ذلك وبعده خجلاً أمام كلّ شهيد يرتقي، ويُكتب اسمُه في سجلّ خلود يزدحم يوماً إثر آخر. بيد أنّ المشهد العام تقول مُؤشّراته، جميعها تقريباً، إنّ الظرف القائم وتعقيداته لا تسمح باستمرار مقاومة هؤلاء الشجعان في الوقت الراهن والوسيلة المُتبّناة. انقلبت أحوال كثيرة بعد السابع من أكتوبر (2023)، وبعد حرب الإبادة التي تقترب من إكمال عامها الأول، وعلينا جميعاً أن نتأمّل هذه الأحوال ونقرأها بتمعّن، وأنْ نعيد تقييم أشياءَ كثيرة، بما فيها كيف نقاوم، ومتى وبأيّ وسيلة. لنقرأ بعض هذه التحوّلات الجذرية أولاً، ثمّ ندلف إلى خلاصة ما تستنتجه هذه السطور، وذلك كلّه من مربع الإيمان المطلق بحقّ شعبنا في المقاومة طولاً وعرضاً، طالما هذا الاحتلال المجرم رابض علينا. توقيت القول والفعل مهمّ، خاصّة حين تتوفّر مساحة، ولو بسيطة، لاحتمالية تأثير الرأي والرأي العام على توجّه من بيده قرار هذا الفعل أو ذاك.

أولاً، في المشهد العام، في السنوات الماضية كنّا أنظر لطلبتي في الجامعة في المساقات التي لها علاقة بالشرق الأوسط وفلسطين، قائلاً إنّ النكبة حصلت في غفلة من العالم، فلم يكن هناك إعلام مكثّف، يتابع الأحداث وينقلها مباشرة، ولم يكن ثمّة وعي إنساني حقوقي فضلاً عن جريمة سرقة بلد وطرد نصف شعبه. وكنتُ أستطرد وأقول إنّ عالم اليوم ووسائل الإعلام المباشر تغطي الأخبار في مدار الساعة، وتدير قرص الشمس والضوء على أيّ جريمة جمعية، الأمر الذي يُقلّل حجمها، ويُقلّص من زمنها. كشفت حرب غزّة للفلسطينيين بهيئ هامشاً ولو ضئيلاً للعمل السياسي، ولتركيز الدعم الشعبي العالمي لفلسطين، ولتقديم مساحات يمكن أن يشتغل فيها هذا الدعم. هذه الهوامش التي بالإمكان توسيعها لخُشنى أن تضيع في غبار الرصاص المقام (على بطولته وظُلمه) وما يترتّب عليه من حروب واجتياحات إسرائيلية.

ثانياً في التوقيت والوسيلة، وهنا يمكن القول إنّ ما كان بإمكان الضفّة أن تقوم به توقيتاً ووسيلةً قد فاته القطار عملياً. كان من الممكن (وإنْ من غير نتائج أكيدة) أن تهبّ الضفّة وتنتفض في أوائل الحرب نصرة لغزّة، الأمر الذي كان سيربك الحسابات الإسرائيلية ويعقّدها، ذلك بخلاف ما تكون تلك الهبّة والانتفاضة المُفترضة شعبية الطابع غير مسلّحة، على غرار الانتفاضة الأولى. لربّما كانت تلك النافذة الزمنية الأكثر أهمّية من ناحية التوقيت، والشكل المقاومي الأكثر فاعلية من ناحية الوسيلة، القادر على إيجاد نمط الإسناد المؤثّر في معادلة الحرب على غزّة. لكن تلك الفرصة مرّت وأغلقت النافذة المُؤقتة، ولم يقع الإسناد فعلت وتفعل إسرائيل إزاء هذا الاكتشاف المُذهل، أي عجز العالم عن إيقاف المذبحة الفلسطينية اليومية؟... لم تتوقّف عند خططها العسكرية المباشرة الرامية إلى تدمير قطاع غزّة وناسه والمقاومة فيه، استدعت خططاً قديمةً جديدةً كانت مركونة على رفّ الأهداف الاستراتيجية برسم انتظار اللحظة المواتية، وفي رأسها تدمير الوجود الفلسطيني البشري في فلسطين، والتهجير القسري أو الطوعي، وتدمير أيّ شكل لأيّ كيانية فلسطينية مهما كانت هشّة وعاجزة. مجموع هذه الإهداف يعمل في تذرية الشعب الفلسطيني وتحويله من «شعب» إلى «أفراد»، وإلى تجمّعات سكانية مُعزولة بعضها عن بعض، مُستنزَفة بالخلاص الفردي، ولا هدف وطنيا يجمعها.

الإبادة في غزّة وسكوت العالم عنها، بما فيه تخاذل أقرب المُقرّبين لفلسطين وللفلسطينيين من أنظمة عربية وإسلامية، أغرى (ويُغري) إسرائيل باستثمار اللحظة التاريخية التي قد لا تتكرّر، ونسخ ما قامت به في قطاع غزّة إلى الضفّة الغربية؛ تدمير البشر والوجود الجمعي الفلسطيني، أوجد بيئة طاردة تدفع إلى الهجرة الطوعية، وقد تتطوّر الأمور تهجيراً قسرياً فعلياً، جزئياً أو تدريجياً، ونهباً أكثر للأرض وتعميقَ الاستيطان، وتغيير الحدود الجغرافية والديموغرافية للضفّة الغربية، وتدمير أيّ شكل للوطنية الجمعية الفلسطينية. تجد إسرائيل في المقاومة المسلّحة الفردية والمجموعاتية الذريعة المطلوبة لتسريع تنفيذ ما تحلم به. صحيح أنّ إسرائيل لم تكن يوماً في حاجة إلى ذرائع لتنفيذ سياساتها التوحّشية والعدوانية والاستيطانية. وصحيح أنّه سواء قاوم الفلسطينيون أو ساوموا سوف تحاول مواصلة تنفيذ ما تريد. ولكن الحال في هذا الوقت، المُتّصف بسعار فاشي يميني إسرائيلي غير مسبوق، أن عدم توفير الذرائع للفلسطينيين يهيئ هامشاً ولو ضئيلاً للعمل السياسي، ولتركيز الدعم الشعبي العالمي لفلسطين، ولتقديم الخيال من الإجرام الإسرائيلي الفاشي في مرآى ومسمع ومراقبة وعدم اهتمام العالم كلّه، بل ودعم القوى الكبرى للمجرم ذاته.

فوجئت إسرائيل نفسها بمدى لامبالاة العالم وعجزه عن فعل شيء جدّي وحقيقي يوقف إبادتها في قطاع غزّة. اكتشفت أنّ بإمكانها أن تبيد الفلسطينيين وتنكّبهم نكبةً ثانيةً والعالم كلّه يتفرّج. ما أطلق عليه «محور المقاومة» حساباته مُعقّدة ومُتردّدة، وأولوياته تُحدّدها مصلحة دولته الأكثر أهمّية، إيران، وليس مصلحة فلسطين. قرارات كلامية من مجلس الأمن لا فعل لها يُوقف المذبحة. إدانات من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية تدوس عليها إسرائيل. تصريحات وتنديدات لفظية لا أوّل لها ولا آخر، لم تقدّم أو تؤخّر أو تُخفّف من حجم الإبادة. مظاهرات في العالم، ورفعت اسم فلسطين وقضيتها إلى قلب السماء، لكنّها لم تغيّر شيئاً في الأرض. ماذا المرجو من ناحية شكل المقاومة، ما يحدث حالياً من بسالة يقوم بها شباب الخلايا العسكرية لا يُؤثّر في المعادلة الكبيرة، ولا في ميزان القوى، توقيتاً أو أسلوباً، يُقدّم شهداءَ كُثراً، لكنّه يُوفّر ذرائع أكثر لعدو اكتشف حريّةً مطلقةً لبقوم بأقصى ما يمكن أن يقوم به من جرائم.

ثالثاً، في المشهد الفلسطيني، والذي ما زال أسير سياق الانقسام الذي يتحكّم فينا سياسةً وقيادةً وفعلاً متشظياً. أسهم هذا السياق في تسهيل جريمة الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزّة وفي إطالة زمنها، ووفّر لإسرائيل مساحاتٍ وفجواتٍ استغلّت فيها وعملت على توسيعها. لا تستطيع مواجهة إسرائيل في جبهة أخرى، وهذه المرّة في الضفّة الغربية الأضعف مقارنة مع قطاع غزّة بما لا يُقارن، ونحن مُكبّلون في سياق انقسامي مُدمّر. الوحدة الوطنية والقيادية هي الدرس المرير والسهل، لكن العميق والعصي على التطبيق، الذي علمنا جميعاً استيعابه وتشربه.

منذ سنوات الاستعمار البريطاني، كان الانقسام الفلسطيني (بين الحسينيين والنشاشيبيين مثلاً) هو الطابور الخامس الذي يخدم العدو. ما ينجزه طرفٌ فلسطيني، حتّى لو كان محدوداً، يدمّره الطرف الآخر في وحل التنافس السياسي الأعمى. والخلاصة أنّ أيّ مقاومة في الضفّة الغربية لن تحقّق ما تريده، وما نريده، من دون أن تقوم على الوحدة، وتقودها بوصلة قيادية مرتّع الوحدة، وتُقودها بوصلة قيادية متوافقٌ عليها. في أكثر من مقاربة كتابية أو حوارية في السنوات الماضية، جادلتُ بأنّه في ظرف تكون فيه موازين القوى مُنحرفة بشكل كبير ضدّنا فإنّ «البقاء مُقاومة». هذا البقاء هو المستهدف الآن، وعلينا أن ننطلق من هذا الهدف في كلّ ما يمكن أن نقوم به. المقاومة المسلّحة المُتعجّلة، التي تقودها النبّاش الطليعية، والشجاعة المُفردة، لكن تغيب عنها الاستراتيجية الأوسع، التي تضع «البقاء» والصمود في عين الهدف الذي يقصده العدو.

(أكاديمي فلسطيني في الدوحة)

> أيّ مقاومة في الضفّة الغربية لن تحقّق ما تريده، وما نريده، من دون أن تقوم على مربّع الوحدة، وتُقودها بوصلة قيادية متوافق عليها

حرب إعادة احتلال الضفة الغربية

بشير البكر

الهجوم العسكري الإسرائيلي الجاري على جنين وطولكرم وطوباس، منذ الأربعاء الماضي، يأتي كي يستكمل حرب إعادة احتلال الضفّة الغربية، التي بدأتها حكومة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو قبل هجمات السابع من أكتوبر (2023). وتُجمع التقديرات على اعتبار الحملة الواسعة في شمال الضفّة أسوأ من عملية السور الواقي عام 2002، باستخدام قوّاتٍ عسكريةٍ كبيرة، يرافقها قصفٌ جويٌّ من المسيّرات والطيران الحربي، وتشمل، في مرحلة أولى، تصفياتٍ جسدية واعتقالات، وتدميراً ممنهجاً للبنية التحتيّة، بغرض التقويض التدريجي لأساس الكيان الفلسطيني المُستقلي، بموازاة تكثيف وتوسيع الاستيطان، وإجبار السكّان على الهجرة. تجري العملية في ظلّ حكومة المستوطنين، التي قامت على نصّ صريح يقول بـ«حقّ تقرير المصير في أرض إسرائيل»، بما يشمل الضفّة الغربية. وعلى هذا الأساس، نُقلت الصلاحيات المتعلّقة بالاستيطان والإدارة المدنية في الضفّة من الجيش إلى زعيم حزب الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش، الذي تحدّث فيه عن «خطّة سرية» لضمّ الضفّة الغربية إلى إسرائيل، وإجهاض أيّ محاولةٍ لتصبح جزءاً من الدولة الفلسطينية. وجاء ذلك في تسجيل صوتي في يونيو/ حزيران الماضي، حصلت عليه صحيفة نيويورك تايمز الأميركية.

وكما هو واضح، الخطوة الأولى في هذا الطريق هي حسم الوضع الأمني، من خلال القضاء على المقاومة في مخيّمات الضفّة، ومن ثمّ الانتقال إلى وضع جديد، يعتمد في مرحلةٍ أولى صيغةً شبيهةً بخطّة اليوم التالي، التي طرحها نتنياهو لإدارة قطاع غزّة، على أساس التقاسم الوظيفي. تعتبر حكومة نتنياهو أنّ الوقت مناسبٌ لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية، وتستغلّ عوامل عدّة، في مقدمتها حال الانقسام الفلسطيني الذي تتحمّل مسؤوليته السلطة الفلسطينية، التي تركت قسماً من شعبها يتعرّض لحرب إبادة في غزّة، ولم تتحرّك لتوحيد قوى الشعب الفلسطيني من أجل مواجهة التحدّي الكبير، الذي يُهدّد وجوده في أرضه.

والعامل الثاني يتجلّى في ركون إسرائيل إلى تراجع احتمال توسيع الحرب في الجبهة اللبنانية، وهو ما يتطلّب مجهوداً عسكرياً وأمنياً مهمّاً، وقد تولّد لديها هذا الشعور بعد ردّ حزب الله المدروس على اغتيال مسؤوله العسكري فؤاد شُكر، الذي حافظ فيه على قواعد الاشتباك السابقة، ولم يذهب إلى التصعيد، هذا بالإضافة إلى تأخّر الردّ الإيراني على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، في طهران. يتمثّل العامل الثالث في حال النفاق الدولي الذي تُعبّر عنه الولايات المتّحدة، التي تبدو حيال الحرب على الضفّة الغربية، ليست في وارد أن تغيّر مقارباتها التي اعتمدتها منذ بداية الحرب على غزّة. ومن المُرجّح أنّها ستستمرّ في إطلاق المناشدات، ولن تفعل أكثر من ذلك، بل لن تتخلّى عن مساندة إسرائيل عسكرياً وسياسياً.

والعامل الرابع هو الموقف العربي الردي»، المنقسم بين صامتين متفرّجين متخاذلين، وحلفاء، مُطبّعين متواطئين، ولا تبدو في الأفق أيُّ علامةٍ على أنّه سيرتقي إلى خطورة المُخطّط الاسرائيلي، الذي ستتحمّل نتائجه الكارثية الدول العربية المحيطة بفلسطين، وخاصّة الأردن، المُهدّد بصورة فعلية من عمليات تهجير واسعة من الضفّة الغربية. ولا يبدو أنّ ما تقوم به حكومة المستوطنين كلّه بعيد من مشروع الوطن البديل لتصفية القضية الفلسطينية، من خلال تهجير الفلسطينيين إلى الأردن. وسواء وصل الموقف إلى هذه النقطة أم لا، فإنّ النتيجة المباشرة للهجوم العسكري هي نسف فكرة الدولة الفلسطينية في الضفّة وغزّة. وفي الأحوال كافّة، لن تُسلّم السلطة الفلسطينية من التداعيات السالبة، ومثلما أنسست عملية السور الواقي لوضع جديد، تمثّل في تقويض اتّفاق أوسلو (1993)، فإنّ العملية الحالية سوف تدفن ما تبقّى منه.

بيلاروسيا... خاصرة أوكرانيا وروسيا الضعيفة

بيار عقيقي

لا يُمكن لأحد أن يرغب في الجلوس مكان بيلاروسيا ورئيسها الكسندر لوكاشينكو حالياً. أصحت البلاد خاصرةَ ضعيفةً لروسيا وأوكرانيا معاً، بعد بدء توغّل الجيش الأوكراني في مقاطعة كورسك الروسية في 6 أغسطس/ آب الحالي، بالنسبة إلى موسكو، السيطرة الميدانية على مينسك ضرورية، لردع التوغّل الأوكراني في الأراضي الروسية، ولمنعه من التمدّد في الشمال الغربي بما يُغلق طريق روسيا . بيلاروسيا. وبالنسبة لكييف، الأمر هو عكس الرغبات الروسية. وسط الجيشين المتقاتلين، بدا موقف البيلاروسيين مُربكاً. فلا هم قادرون على التحرّر من صفة «الخاصرة الضعيفة»، ولا في استطاعتهم التحوّل قوّةَ ردعٍ تمنع الروس والأوكرانيين من التحرّك تجاهها. بيلاروسيا تبقى أضعف أطراف دولٍ المثلّث السلافي الشرقي، وعاجزةً عن التحرّر منهما بحكم الجغرافيا والتاريخ والمُشتركات، من عادات وتقاليد. وبالإضافة إلى ذلك، ابتعاد بيلاروسيا، بشكل أو بآخر، عن روسيا، يعني عزل جيب كالينينغراد الروسي، المحاذي للأراضي البيلاروسية، عن البرّ الأمّ، ما يجعله فريسةً سهلةً لمختلف دول الجناح الشرقي من حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وبولندا على وجه الخصوص. وروسيا التي تئنّ أمام توغّل، برتبة غزو، أوكراني لأراضيها، لن تتمكّن من نجدة كالينينغراد بهذه السهولة. ما الذي يبقى أمام لوكاشينكو لفعله هنا؟... ليس أكثر من محاولة طرح نفسه جهةً موثوقاً بها لإدارة مفاوضات روسية ـ أوكرانية، كما فعل خلال استضافته مفاوضات مماثلة في مدينة غوميل، في شتاء عام 2022 وربيعه، بعد بدء الغزو الروسي لأوكرانيا بأسابيع قليلة. مع ذلك، مثل هذا الخيار مُستبعَد في الوقت الحالي. لا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يريد التفاوض من دون تسليم أوكرانيا بسيطرة روسيا على زابوريجيا ودونيتسك ولوغانسك وخيرسون وشبه جزيرة القرم، ولا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي راغبٌ بالتخلّي عن تلك الأراضي. كما أنّ انخراط دولٍ عدّة، بدرجات متفاوتة، في محاولة تزخيم المفاوضات، انطلاقاً من تبادل الأسرى، يجعل من حظوظ لوكاشينكو ضعيفةً لإدارة حوار مماثل.

وبذلك، فكرة بيلاروسيا بالتحوّل طرفاً قوياً عسكرياً لمنع روسيا وأوكرانيا من التفكير في استغلال نقاط ضعفها غير واقعية حالياً. فات القطار بيلاروسيا في موضوع تسليح الجيش وزيادة عديده وتفعيل عتاده، وفي التحوّل طرفاً محايداً قوياً بين البلدين المُتحاربَين، وفي الربط المتوازن بين المعسكر الغربي وروسيا، وفي تأديتها دوراً لم تتجح المجر في فعله، لاعتبارات جيوسياسية بالنسبة إلى بودابست. وفي مثل هذه الحالة، لم يعد أمام مينسك سوى فترة قصيرة في عمر التاريخ، قبل الانزلاق إلى حالة عنفية، تدفعها إلى الاصطفاف إلى جانب موسكو أو كييف. الخيارات كلاهما سيئ ميدانياً، ما لم يقرّر مثلاً لوكاشينكو التنحّي قبل الانتخابات الرئاسية المُقرّرة في وقت لم يُحدّد من العام المُقبل.

يُظهر المأزق البيلاروسي طغيان منطق الجغرافيا السياسية على التحالفات والمبادئ الدولية كلّها، خصوصاً لدى دولةٍ عاجزةٍ عن اختيار حليفٍ موثوق به. الشعارات المُجدّدة للعلاقة الروسية ـ البيلاروسية بدت بعيدةً خلال صدام الطرفَين بسبب كلفة الغاز الروسي المُورّد إلى مينسك، ووصول عناصر من «فاغنر» عشيةَ رئاسيات 2020 في بيلاروسيا، ما أثار غضب لوكاشينكو. المأزق أكبر بالنسبة إلى لوكاشينكو، الذي كثّف أخيراً لهجاته الإعلامية في بلاده، متطرّقاً إلى الحرب الروسية على أوكرانيا. تحدّث لوكاشينكو عن خشيته من اندلاع حرب عالمية ثالثة، رغم تشديده على علاقته مع روسيا، لكنّ سمةَ عدم الارتياح تكثّفت في نظراته وسلوكه، ابتعد عن التلويح باستخدام أسلحة نووية تكتيكية، بعد ازدياد التهديدات من «حادث ما» قد يُصيب محطّةَ زابوريجيا النووية الأوكرانية أو محطّةَ كورسك النووية الروسية. المعضلة هنا

مجدّداً... حكومات سعيّد مختبرات تجارب

سالم لبيض

غير معلوم ما إذا كان التعديل الوزاري الذي أجراه الرئيس التونسي قيس سعيّد على حكومته (25 أغسطس/ آب الجاري)، بعد ثلاثة أسابيع من تولي كمال المدوري رئاستها، وهو الأكبر بين التعديلات الوزارية منذ توليه السلطة (23 أكتوبر/ تشرين الأول 2019)، شمل تعيين 19 وزيراً وثلاثة كتّاب دولة، ولم يُبقِ من التشكيلة الوزارية القديمة سوى خمسَ حقائب (وزراء المالية والداخلية والعدل والتجهيز والطاقة)... نقول، غير معلوم ما إذا كانت هذه الحكومة هي الأخيرة في مصفوفة حكومات الرئيس، أو أنّ حكومات رئاسية أخرى تنتظر دورها لاحقاً. مبرر التساؤل ومشروعيته متأتّيان من توقيت التغيير الحكومي الشامل، ستّة أسابيع قبل موعد الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول من العام الجاري (2024)، ما يعطي الانطباع ويُرسّخ الريبة بأن سعيّد مستمرّ في منصبه رئيساً للجمهورية التونسية مهما كانت نتائج الانتخابات الرئاسية، خاصّة وهو القائل، على هامش لقائه في قصر قرطاج وزير داخليته خالد النوري (23 أغسطس/ آب الجاري)، إنّ «الشعب التونسي لن يقبل أن يكون في رأس الدولة التونسية خائن أو عميل»، الأمرُ الذي يدعّم موقفاً قديماً صدع به يوم زيارته ضريح الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة بمناسبة ذكرى وفاته، في 6 إبريل/ نيسان الماضي، أنّ الانتخابات الرئاسية بالنسبة إليه «إمّا بقاءٌ وإمّا فناءٌ»، وقوله كذلك قبل سنة من ذلك الموعد، وفي المكان نفسه، وفي الذكرى نفسها، إنّه لن يُسلّم البلاد إلا لمن هو «وطني»، من دون تحديد لمواصفات الوطنية وشروطها.

وبما أنّ سعيّد يخوض حربَ تحرير وطنيةٍ، وفق الجملة السياسية المهيمنة في خطابه، وإن لم يُحدّد المُحتلَّ الجديد لتونس لخوض تلك الحرب، فإنّ هذا الخائن العميل غير الوطني هو من ينافسه على خطّة الرئاسة، ممّن يتجرأون على الترشّح للمنصب الأعلى في الدولة في زمن حرب التحرير الوطنية السعيّدية ضدّ معارضيه في الداخل والخارج. كما لا يخلو تعيينُ حكومةٍ جديدةٍ، قبيل الانتخابات الرئاسية بفترة وجيزة، من دهاء اتّصالي قوامه ترسيخ فكرة انتخاب سعيّد من دون سواه من المرشّحين، وجعلها أمراً واقعاً، والقبول به الرئيس الأعلى شعبية، والأوفر حظوظاً، وفق ما يُروّج في الأوساط الشعبية، وما تُسوّق له مواقع التواصل الاجتماعي الموالية له، وما الانتخابات الرئاسية إلّا في سبيل تجديد البيعة وتثبيت العهدة، وبذلك تكون منافسته ضرباً من الهراء والعبث. برّر سعيّد تغيير حكومته عشية الانتخابات الرئاسية بالقول، في أثناء قبول وزرائه الجُدد لأداء القسم (25 أغسطس 2024)، «إنّ الدولة التونسية تستمرّ وتتواصل، وأمنها القومي قبل أيّ اعتبار، ولو اقتضت المصلحة العليا للبلاد إدخال تحوير وزاري حتّى بعد فتح مكاتب الاقتراع ما تمّ التردّد ولو لحظةً واحدةً في اجراء مثل هذا التحوير». إلّا أنّ هذا التبرير كان محلَّ استغراب من أغلب مكوّنات الطبقة السياسية والمجتمع المدني والنُخَب التونسية، والصحافة والإعلام الدوليين، ولم يلقَ القبولَ من شرائحَ واسعةٍ من التونسيين ممّن لم يضيّعوا الفرصة للتعبير عن أرائهم في صفحاتهم في «فيسبوك»، فلم يتردّد أغلبهم في وصف تبديل الحكومة في الزمن الانتخابي بالعبث السياسي والتنكّر للتقاليد الديمقراطية بعد أن كان سعيّد استفاد منها، ومكّنته من تولّي السلطة.

كان على سعيّد، بدلاً من دوس الأعراف السياسية والانتخابية، وإرساء نواميس غريبة، وتقاليد هجينة، على غرار تعيين حكومة من دون شرعية انتخابية في فترة نهاية ولايته الرئاسية، تجنّب استخدام مرافق الإدارة وأجهزة الدولة التونسية، وعدم توظيف إمكاناتها المادّية والبشرية لمصلحته، وهذا يثير حفيظةَ منافسيه، ويبرز بوضوح في زياراته الميدانية المدن والقرى والأريافَ والأحياء الشعبية، ظاهرها معاينة أوضاع الساكنة التونسية، وباطنها الدعاية الانتخابية، وحملة انتخابية خارج زمنها المُحدّد، وإن أنكر ذلك. وكان عليه كذلك تفويض سلطاته إلى رئيسَ حكومته، وخوض الانتخابات الرئاسية مُرشّحاً مستقلّاً على القدر نفسه من المساواة مع باقي المُرشّحين، ويمكن الاستئناس بما فعله رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد، حين فوّض سلطاته سنة 2019 إلى الوزير آنذاك كمال مرجان. كان الرئيس سعيّد (ولا يزال) المسؤولَ الأوحدَ عن اختيار رؤساء حكوماته والوزراء وكتّاب الدولة والولاة والسفراء والقناصل والرؤساء المديرين العامّين لمؤسّسات القطاع العام ومنشآته، من دون مشورة من أحد، ومن دون إطلاع الرأي العام الوطني وعموم الشعب بالأسباب والدوافع، ولم يشاركه في اختياراته الأحزاب والقوى المدنية والنُخَب الوطنية، وينسحب الأمر نفسه على الوظائف السامية في الدولة من مديرين عامّين ورؤساء دواوين الوزراء. وينطبق هذا الأمر على حكومات نجلاء بودن وأحمد الحشاني وكمال المدوري كلّياً، وينسحب جزئياً على حكومتي إلياس الفخفاخ وهشام المشيشي. لكنّ الرئيس لم يُحمّل نفسه البتّة المسؤولية في فشل تلك الاختيارات، بل وصف أعضاء حكومته بـ«الرماد»، حين قال بالحرف الواحد يوم 25 أغسطس/ آب الجاري إنّ «التحوير الوزاري اليوم ضروري لأنّك لو ناراً نفخت أضاءت، ولكن أن تنفخ في الرماد فلا بُدّ من إزالة أكداس الرماد». إنّ وصف سعيّد أعضاء حكومته أو بعضهم بالرماد يُحاكي وصف الرئيس الحبيب بورقيبة التونسيين بأنّهم مُجرَّد «غبار أشخاص وهو من صنع منهم شعباً أو أمّة»، وهي أوصاف لا تخلو من معيبة أخلاقية، ووصم بالدونيّة، واعتداءات رمزية إيطيقية (أخلاقية) وسياسية وحضارية، فكيف لشعب أن يكون مُجرَّد غبار بشر مهما بلغ به التخلّف ومآسي الاستعمار! وكيف لحكومة اصطفاها الرئيس سعيّد بنفسه من بين نُخْبَة الإدارة التونسية وأفضل كوادرها (نظرياً في الأقلّ)، ممّن يحملون الشهادات العُليا الأكاديمية، منهم أساتذة في الجامعات وقضاة وأطبّاء ومحامون، ومنهم حاصلون على دبلوم المدرسة الوطنية للإدارة، منبت الإدارة التونسية الذي لا ينضب، وباشروا الوظيفة العمومية عشرات السنين... كيف لحكومة هؤلاء أعضاؤها أن تتحوّل في لحظة غضب رئيس الدولة وضامن دستورها ووحدتها وحامي حدودها، والأب المتعالي على صراعات المجتمع، بمُجرَّد كلمة منه إلى رماد! لم يكتفِ الرئيس سعيّد بحرق وزرائه، وأعضاء حكومته، والطاقم الكبير كلّه، الذي اشتغل تحت إمرته في قصر قرطاج أو في قصر الحكومة بالقصبة، وفي مختلف مؤسّسات الدولة المركزية والجهوية والمحلّية، وتحويلهم رماداً لا فائدة من النفخ فيه، فحرمهم من أيّ مستقبل سياسي، لإمعانه في احتكار السلطة والاستبداد بها، حتّى إنّه ذكّر أعضاءَ حكومته الجُدد يوم التولية بأنّ «الوظيفة التنفيذية يمارسها رئيس الجمهورية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس الحكومة، فالوزير هو للمساعدة وليس وزيراً أو يمكن أن تكون له اختيارات خارج الاختيارات التي يضبطها رئيس الدولة»، ممارساً سياسة ذرّ الرماد في الأعين، والتنصّل من مسؤولية اختياراته وسياساته المتّسمة بالجنوح عن نواميس الدول وقوانين نشأتها واستمرارها وتقدّمها وازدهارها. ذهب سعيّد أبعد من ذلك حين اتّهم رجال الدولة، من الوزراء وغير الوزراء، بالاحتواء من وراء ستار من المنظومة القديمة، قائلاً «نجحت (منظومة 24 يوليو/ تمّوز) في هذا العمل الحقير في الالتفاف والتوظيف والاحتواء، وتحوّل الوضع منذ مدّة إلى صراع بين نظام دستوري جديد ومنظومة فاسدة»، فـ«تشكّلت داخل أجهزة الدولة مراكز، وهو أمر يقتضي الواجب وتفرض المسؤولية وضع حدٍّ فوريٍّ له». أزال سعيّد ما تكدّس من رماد حكوماته ووزرائه بعد أن استمرّ أغلبهم في الخطّة الوزارية ما يناهز ثلاث سنوات، وهذه المدّة تمكّنهم من مزيّة التمتع بتقاعد وزير، والحال، وفق مقاربة الرئيس سعيّد، أنّهم من المتآمرين والمتحالفين مع المنظومة القديمة الموصوفة بالفساد، وهو ما يستجوب ملاحقتهم قضائياً، فهم وحسب المقاربة نفسها أمثلة على إفساد الدولة وهدر المال العام. استثنى سعيّد من الرماد الحكومي وزيرتَي المالية والعدل، من دون أن يُقدّم تبريراً أو تفسيراً لهذا الاستثناء، والحال أنّ وزيرة المالية، المستمرّة في منصبها منذ 25 يوليو/ تموز 2021، حوّلت حياة التونسيين ما يشبه الرماد من الناحية المالية بسبب الإجحاف في الضرائب، وتحويل الدولة التونسية دولةَ مجبى في شاكلة نظيرتها في القرن الـ19 أو ما يسمّى القرن الكبيس. أمّا وزيرة العدل ليلى جفّال، ورغم ما أشيع عن مغادرتها الحكومة، فقد استمرّت في أداء وظيفتها، فهي بمثابة الصندوق الأسود في قضايا الحرّيات، والمحاكمات السياسية، وملاحقة الإعلاميين والمدوّنين والسياسيين وقوى المُجتمعَين المدني والنقابي، بموجب المرسوم الرئاسي عدد 54.

عشوائية التسميات في المناصب الحكومية، وعدم إخضاعها لمعايير وشروط موضوعية، وعدم معرفة سعيّد بمن يتولى الاشتغال تحت إمرته، باتت صفةً أساسيةً من صفات خمسيته (2019 – 2024)، فأنّى له أن يعرف من هو صالح للعب دور وزاري أو حكومي، وهو الذي يكتشف الناس ويتعرّف إليهم من خلال لقاءات جانبية هي من محض مصادفة في أحيان كثيرة. ومن أين له بقاعدة بيانات، وهو الذي لا يمتك حزباً سياسياً يوفّر له معرفة بالكوادر المتحزّبين وغير الحزبيين، ويجهر بعدائه الأحزاب والحزبية! تعيين وزيرة التربية السابقة سلوى العباسي، الذي جاء نكاية بسلفها الذي سلّط عليها عقوبة إدارية لتُقال بعد خمسة أشهر فقط، هو مثال صارخ على ضبابية رؤية سعيّد في اجتباء أعوانه وانعدام تلك الرؤية في غالب الفترات، ولم يشفع لتلك الوزيرة تنظيم حفل غنائي أمام وزارة التربية، في سابقة لم تعرفها وزارة التربية والتعليم في تاريخها، والتزلّف له وترديدها «شُرّفنا كلّ الشرف بمقابلة رئيسنا وزعيمنا قيّس سعيّد».

تبرز العشوائية والضبابية بوضوح في اصطفاء أعضاء الحكومة الجديدة، فالرئيس قيّس سعيّد كثيراً ما يعلن القطع مع العشرية السابقة والمنظومة التي صاحبتها معتبراً إياها عدّوه اللدود. بينما لا يتردّد في تسمية رجال تلك العشرية والمنظومة في الوظائف الوزارية. فوزيرا الصحة والدفاع الوطني اقتُرحا في حكومة الحبيب الجملي التي أسقطها البرلمان التونسي يوم العاشر من يناير/ كانون الثاني سنة 2020. ووزيرة الثقافة انتسبت إلى حزب مشروع تونس سنة 2016، المنشق من حركة نداء تونس، ووزير التشغيل والتكوين كان يشتغل في خطّة مدير ديوان نفس الوزارة في حكومة إلياس الفخفاخ سنة 2020. ووزير الخارجية أعفاه سعيّد من خطّة كاتب دولة بنفس الوزارة في حكومة المشيشي التي أنهى سعيّد مهامَّها سنة 2021. أما المثال الأكثر تنكّراً لتاريخ النُخَب التونسية، والأعلى فولكلورية وسخريةً في الحكومة الجديدة، فيتعلّق بكاتبة الدولة للشركات الأهلية، التي كتبت في حسابها في وسائل التواصل الاجتماعي (13 أغسطس/ آب الجاري)، وقبل تعيينها في المنصب بأسبوعين: «صرخة الحاجة عائشة (المرأة الفقيرة التي زارها قيس سعيّد في سيدي بوزيد) لم تُسمع من به صمم، ولكن سمعها ولي أمرنا قيس الفاروق فلبّى نداءها وحمل بيديه النظيفتَين جسمها المتهالك.. قيس سعيّد رئيس من جديد». للمعنية تدوينات كثيرة مشحونة تزلّفاً للرئيس وإشادةً به وبعائلته، وقد يكون لهذه التدوينة الأثر المباشر في التسمية، لكنّ الثابت أنّ هذه التسمية تعبّر عن مسخرةٍ سياسيةٍ ستكون نتيجتها تحويل كاتبة الدولة الجديدة إلى رمادٍ سياسيٍّ فتلتحق بوزيرة التربية، ومن هم في شاكلتها.

طالما لم يقتنع الرئيس سعيّد بأنّ المناصب الحكومية والوزارية وُجدت للسياسيين من دون غيرهم، وليس للإداريين والطفوليين، فستبقى الحكومة التونسية مُختبَر تجارب، والتقدّم وتحقيق النمو والنهوض بتونس، وانتشالها من خمسية البؤس والفقر وغلاء الأسعار وفقدان المواد وكثرة المديونية ونزيف الهجرة السرية والعلنية، وضرب الحرّيات العامة والفردية، وغياب برنامج إصلاحي شامل، ستبقى مُجرَّد أضغاث أحلام، إلّا أن تكون خمسية سعيّد هي الأخيرة في تجربته السياسية، فالتاريخ لا يمنح فرصتين لشخص واحد.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

> زيارات سعيّد الميدانية ظاهرها معاينة أوضاع السكّان، وباطنها الدعاية الانتخابية، وحملة انتخابية خارج زمنها المُحدّد، وإن أنكر ذلك

> طالما لم يقتنع سعيّد بأنّ المناصب خُلقت للسياسيين، وليس للإداريين والطفوليين، فستبقى الحكومة التونسية مُختبَر تجارب

رحيل سليم الحص خسارة أخرى للبنان

محمود الريماوي

خسر لبنان في 25 أغسطس/ آب الجاري أحدَ أبرز رموزه السياسية والاقتصادية، رئيس الحكومة السابق والخبير الاقتصادي، سليم الحص، عن 94 عاماً. ومع أنّ الراحل اعتزل العمل السياسي منذ العام 2000، إلّا أنّ إشعاعه لم يخفت سوى في آخر سنوات عمره، مع تقدّمه في العمر واشتداد الأمراض عليه. في العام 2006، صرّح «لقد اعتزلت العمل السياسي ولم أعتزل العمل الوطني»، وكان لبنان آنذاك يموج باضطرابات سياسية في أعقاب اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، وما أعقب ذلك من انسحاب القوات السورية من هذا البلد، ونشوء فريقَي 14 آذار و8 آذار، على قاعدة الانقسام بين السياديين، ويمثّلهم الفريق الأول، ومناصري علاقات وثيقة للدولة اللبنانية خاصّة مع النظامَين السوري والإيراني. وقد حاول الحص التجسير بين الفريقَين، والحدّ من الخلافات بينهما، لكنّ محاولاته (ومحاولات غيره) لم تفلح في هذا الاتجاه. وشهد لبنانُ بعدئذ موجة اغتيالات طاولت رموزاً سياسيةً وفكريةً من فريق 14 آذار، أو شخصياتٍ ذات نزعةٍ تدعو إلى استقلال لبنان عن المحاور الخارجية، وكان من بين ضحايا تلك الموجة الكاتب الصحافي، والباحث سمير قصير، والأمين العام السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي، إلى جانب عددٍ كبير من الشخصيات السُنّية، والمسيحية. وواقع الحال أنّ الحصّ ظلّ يتمتّع باحترام كبير لشخصه، حتّى من خصومه السياسيين ومنافسيه، لما عرف من تواضعه ونزعته الإصلاحية ونظافة يده، غير أنّه رغم ذلك دفع ثمن ما بدا أنّها انحيازات سياسية له كان ينكرها على الدوام. ففي تسعينيّات القرن الماضي، سطع نجم رفيق الحريري زعيماً سنّياً وطنياً، في عهد كلّ من رئيسي الجمهورية إلياس الهراوي وإميل لحّود، وإذ نشبت خلافات سياسية بين الحريري وكلٍّ من الأخيرَيْن، جعلته يغادر موقع رئاسة الحكومة غيرَ مرّة، فقد تقدّم آنذاك سليم الحصّ لملء الفراغ. وقد اشتدّ التنافس بين الرجلَين على صعيد الانتخابات النيابية، وأخذ الحريري يتقدّم في نيل ثقة الجمهور، في انتخابات 1996، في مقابل فوز قائمة الحصّ بمقعدَين أحدهما له شخصياً، والثاني لمحمّد يوسف بيضون، أحد أركان حركة أمل، الذي خرج منها لاحقاً. أمّا في انتخابات العام 2000، فلم تتمكّن قائمة الحصّ من انتزاع أيّ مقعدٍ، وهو ما حدا به إلى إعلان اعتزال العمل السياسي، مع استمراره عضواً قيادياً ناشطاً في هيئات مثل ندوة العمل الوطني، ومنبر الوحدة الوطنية، والمنظمة العربية لمكافحة الفساد، والمؤسّسة العربية للديمقراطية، وصندوق العون القانوني للفلسطينيين، والمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى.

ظلّ سليم الحصّ سياسياً ومُفكّراً أقرب إلى نموذج القومي العربي الديمقراطي والتقدّمي، رغم أنّ سيرته المهنية والسياسية تخلو من الارتباط بأيّ حركة حزبية أو تيار سياسي بعينه، وقد صنّفه منافسوه وخصومه السياسيون قريباً من المحور الإيراني والسوري، وهو ما كان ينفيه، إلى درجة أنّه صرّح مرّة لصحيفة الرأي الأردنية في العام 2006 بأنّه لا يضع العامل الإيراني أو السوري في ذهنه على الإطلاق عند اتّخاذه قراراته السياسية، بينما يُدلّل منافسوه على أنّ نيلَه ثقةَ رئيسَي الجمهورية الهراوي ولحود ينبئ بقربه من هذا المحور. فيما ظلّ الرجل يشدّد على أنّه مستقلّ ومن دعاة بناء الدولة، وأنّه عروبي التوجّه من غير ارتباط بالخارج. وما كان يقوله الحصّ عن نفسه، وما ظلّ يردّده منافسوه عنه، لا يخلوان من صحّة فيما يبدو، رغم تعارضهما. إذ كان الرجل يراهن على نزاهته وأخلاقيته وصموده أمام مُغريات التسلّط والنفوذ المالي، في سائر العهود، وفي ذلك يقول: «لا يزال المسؤول قوياً حتّى يطلب شيئاً لنفسه». ولم يُعرَف حقّاً عن الحصّ أنّه أصاب ثروةً طائلةً أو عاش حياةَ الترف، كحال مئاتٍ من السياسيين اللبنانيين، لكن يُعرَف عنه أنّه خدم مع عهود متسلّطة، ساعياً في الآن ذاته إلى ألّا ينزلق موقعه في رأس السلطة التنفيذية إلى التسلّط (خصومه يقولون إنّه أقال مرّة نحو 14 مديراً عامّاً، والمدير العام في لبنان هو المسؤول الثاني في الوزارة، لأنّهم كانوا مؤيدين للحريري، فيما قال هو إنّ الأمر كان في إطار مكافحة الفساد)، غير أنّ عديدين منهم برّأه القضاء. ومع ذلك، فإنّ وصفه بـ«الآدمي» (المستقيم) والحكيم، وضمير لبنان، لم يأتِ من فراغ، إلى درجة أنّ عبد الحليم خدّام، وهو من أبرز أركان النظام في سورية آنذاك، قبل أن ينشقّ عن النظام، وصف الحصّ بأنّه «يصلح رئيساً للحكومة في السويد أو فنلندا، أمّا في لبنان فنحتاج إلى نوعية أخرى». ورغم أنّ الحريري كان «من نوعية أخرى» إلّا أنّه لم يحظَ بثقة دمشق، لأنّه يولي أهمّيةً خاصةً لعلاقات لبنان مع مصر ومع دول الخليج، وبالذات مع السعودية، إلى جانب علاقات وثيقة مع دمشق. والحاصل أنّ الحصّ طمح لأن ينقل بلده إلى مصافّ السويد أو فنلندا، لكنّه طموح اصطدم بصخور الطبقة السياسية الساعية إلى منافع شخصية وفئوية.

لقد راهن طويلاً على النزاهة والعفّة السياسية، وعلى خدمة الجمهور والحدّ من الاستقطاب الطائفي، غير أنّه اصطدم بنزع الثقة عنه من الجمهور العريض في الانتخابات، وهو ما شكّل صدمةً للرجل، الذي لم يكن في الأصل طامحاً لدخول المعترك السياسي، وفي ذلك يقول إنّه دخل عالم السياسة بالصدفة، فقد انعقد طموحه على أن يكون خبيراً (تكنوقراطياً)، أو أستاذاً جامعياً، غير أنّ القدر دفع به لأن يتولّى حقيبةً وزاريةً في عهد إلياس سركيس، وذلك عندما تولّى وزارتَي الاقتصاد والإعلام تباعاً بين عامي 1976 و1979، وهي فترة صعبة من تاريخ لبنان، إذ كانت البلاد مسرحاً لحرب عنيفة بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية في مواجهة حزب الكتائب وقوىً مسيحيةٍ ويمينيةٍ، ولعب حينذاك دوراً وُصِف بالاعتدال، ولم تكن تلك الحرب قد وضعت أوزارها حين تعرّض لمحاولة اغتيال في أوّل أيّام عيد الأضحى من العام 1984، حين قصد مقرّ المُفتي حسن خالد لتهنئته بالعيد، وقد نجا من هذه المحاولة (بعد خمسة أعوام على هذه الواقعة اغتيل حسن خالد في الموقع نفسه قرب دار الفتوى في غرب بيروت). هكذا، فإنّ مسيرة حياة الرجل العصامي رغم تقلّده أعلى المناصب لم تكن سلسةً هيّنةً، وثمّة أوجه شبه بين مسيرة حياته ومسيرة بلده، فقد ولد يتيم الأب، وعاش طفولته في ضنك شديد، وقد ثابر على التعلم حتّى نال الدكتوراه، رغم أنّ أسرته لم تكن شغوفةً بالتعليم، وقد اقترنت مسيرته في الحكم وزيراً ورئيسَ وزراء باضطرابات شديدة شهدها بلده. وفي 1990 فَقَد شريكة حياته ليلى فرعون، وهي سيّدة مسيحية أسلمت في آخر حياتها، وقد أنجب منها ابنةً وحيدةً هي وداد، ما أدخل الوحشة إلى بيته العائلي، قبل أن تشتدّ المنافسة وتستعر بينه وبين منافسيه، وتدفعه إلى الاعتزال، إلى أن وافاه الأجل في أقسى الظروف التي يمرّ بها شعبه وبلده، و«انطفأت منارة جديدة في الزمن المظلم»، وفق ما نعاه سعد الحريري.

وإضافة إلى إرثه السياسي، ترك خلفه 16 مؤلفاً فكرياً نشرت في حياته، وما لا يحصى من مقالات، ومن أصدقاء وتلاميذ في العالم العربي يحفظون عهد الرجل ويشهدون له بمناقبه.

(كاتب من الأردن)

> ظلّ الحصّ يتمتّع باحترام كبير، حتّى من خصومه السياسيين ومنافسيه، لما عُرف من تواضعه ونزعته الإصلاحية ونظافة يده

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads